الدور الامريكي وتاثيره في معادلة الامن الوطني في مرحلة ما بعد الانسحاب العسكري

المدرس الدكتور الأستاذ المساعد الدكتور
احمد فاضل جاسم(*)
عامر هاشم عواد(**)

ملخص

انسحبت القوات الامريكية المحتلة من العراق بعد سنوات من الاحتلال معللة انسحابها بأسباب عديدة ومستبدلة تواجدها العسكري المباشر بعدد كبير من الدبلوماسيين ومنهم عملاء في الاجهزة الاستخبارية الامريكية ، مستعينين بالشركات الامنية الخاصة ، وهذا ان دلَ على شئ فإنما يدل على حجم التواجد الامريكي داخل العراق لكي تسهل عملية تدخلها الفوري في كل مرة يهتز بها الامن الداخلي العراقي بفعلها هي او نتيجة اسباب اخرى ، لذا فهي سعت لكي تؤمن وجودها الدائم ، دفعها ذلك الى خلق وضع أمني غير مستقر وعملية سياسية متلكأة وتشوبها الكثير من الازمات ، بالنتيجة ان استمرار عدم الاستقرار سيحتاج لقوات او لعناصر تؤمن الوضع وتساعد القوات الامنية العراقية في ذلك . كذلك ان اصرار الولايات المتحدة على إبقاء العراق تحت الفصل السابع يعني ان القوات الامريكية لها حق التدخل في العراق متى ما كان الوضع يهدد الامن الاقليمي . وعلية فإن عدم الاستقرار سيعطي الولايات المتحدة حججا لتستمر بدورها الفاعل في العراق حتى بعد الانسحاب ، من هنا نرى ان الدور الامريكي في معادلة الامن الوطني سيكون سلبيا بعد الانسحاب إلا إذا استطاعت واشنطن أن تحقق ما تبقى من أهدافها بطرق أخرى دون الحاجة لوجود قوات عسكرية .

وتبعا لما سبق، خرج البحث بنتيجة ان العراق سيستمر ولفترات طويلة بحاجة للدعم الامريكي ولاسيما في محاولاته للخروج من الفصل السابع لميثاق الامم المتحدة ، وسيبقى الوضع الامني فيهغير مستقر كونه مرهوناً بتجاذبات الكتل السياسية الممثلة للعملية السياسية من جهة

وما تهدف الية الولايات المتحدة الامريكية وصراعاتها مع القوى الاقليمية من جهة أخرى ،وسيبقى العراق سياسيا وامنيا وحتى اقتصاديا مرهوناً بتلك المنافسات .

المقدمة

شهد العراق يوم الخميس 15 ديسمبر/ كانون الأول مراسم انزال العلم الامريكي في العاصمة بغداد، ايذانا بانتهاء تواجد القوات العسكرية للولايات المتحدة الذي استمر قرابة تسعة أعوام.وقد انسحبت القوات الامريكية من العراق بموجب اتفاقية سحب القوات التي وقعت بين الجانبين العراقي والامريكي التي قضت بان يتم سحب القوات الامريكية بموعد نهائي اقصاه 31 من كانون الاول عام 2011، في اجراء كانت له مسبباته واثاره ايضا.

ومن ابرز تلك الاثار ما يمكن ان يقال عن معادلة الامن الوطني العراقي، تلك المعادلة التي اختلت كثيرا جراء الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 وسياساته التي اتسمت بالاخطاء الكثيرة، وفي الاخص التي تحدث عنها الامريكيون انفسهم، لاسيما ما اشار اليه بول بريمر .

تاثر الوضع السياسي والاقتصادي والامني سلبا منذ الاحتلال والى الوقت الحاضر، وما يهمنا في هذا البحث هو تاثير الانسحاب على معادلة الامن الوطني العراقي سلبا وايجابا، منطلقين من افتراض مؤداه " ان الفاعل الامريكي سيكون ذا تاثير سلبي على معادلة الامن الوطني العراقي، وهو تاثير يرتبط بما تمليه ضرورات تحقيق المصالح الامريكية واستكمال المهمة في العراق التي ابتدأت فعليا عام 2003". ومحاولين الاجابة عن اسئلة ثلاث:

ما هي ابرز اسباب انسحاب القوات الامريكية من العراق؟

كيف كانت معادلة الامن في العراق قبل الانسحاب وماهو الدور الامريكي فيها؟

ما هي ابرز ملامح الدور الامريكي التي ستؤثر على معادلة الامن الوطني بعد الانسحاب الامريكي؟

ان محاولة الاجابة عن هذه الاسئلة، ستشكل هيكلية بحثنا التي ستقسم الى ثلاثة مباحث:

المبحث الاول: اسباب الانسحاب الامريكي من العراق

المبحث الثاني: الوضع الامني العراقي منذ عام 2003 والدور الامريكي

المبحث الثالث: الدور الامريكي وتاثيره في المعادلة الامنية في المستقبل

المبحث الاول: أسباب الانسحاب الامريكي من العراق

عد الرئيس اوباما ان سلفه جورج بوش الابن قد تسبب في تراجع وهج الموقع القيادي للولايات المتحدة الامريكية، ولذلك اراد اوباما ان يصلحه وان يجدده، وهنا فان لكلا الرئيسين القناعة المطلقة بان القيادة الامريكية لشؤون العالم تشكل معطىً استراتيجيا لا يمس، الا ان اوباما كان ينوي تجديد القيادة الامريكية بوسائل مختلفة عن سلفه، فقد اشار الى الاتجاهات الاتية: التخلي عن فكرة مفادها ان التهديدات الامنية ترتبط جوهريا بالحلول العسكرية لا السياسية، ثم افساح المجال امام دبلوماسية نشطة، فقد كتب يقول " لا انسحاب من العالم ولا محاولة اخضاعه بالقوة: يجب ان نديره من خلال الاعمال والمثال" 9 (Î). هذه الرؤية لكيفية قيادة العالم في القرن الواحد والعشرين تنصب على فكرة ان الكسب من التعاون اكثر من الكسب مع الصراع، حيث شكلت فكرة الصراع والمواجهة المنطق المحرك لمدة ثمان سنوات لسلوك امريكا تجاه العالم الخارجي ولم يجلب لها سوى الكره والعزلة الدولية والتراجع الاقتصادي Ï .

ومن ثم ، ان نظرة الرئيس اوباما الاستراتيجية بشأن العديد من القضايا الدولية وطرق حلها، تختلف، ومثالها نظرته الى القوة العسكرية، اذ ينظر لها بوصفها وسيلة من بين وسائل اخرى وليست الوسيلة التي تسبق كل الوسائل في التحرك Ð

نقطة مهمة لابد ان ننطلق منها، هي ان الولايات المتحدة ما جاءت بجيوشها واساطيلها عابرة المحيطات ومغامرة بسمعتها الدولية الا لتؤدي مهمة في العراق، وهي لن تترك العراق الا باكتمال انجاز اهدافها، والعراق معروف اهميته وقيمته بوصفه قلب منطقة الشرق الاوسط النابض. اذن لماذا انسحبت وتركت العراق؟

ان اسبابا متعددة، داخلية وخارجية كان لها تاثير كبير في ان يتخذ الرئيس الامريكي باراك اوباما قرار الانسحاب، ومن ابرز تلك الاسباب:

1- الاتفاق بين الولايات المتحدة والعراق بانسحاب القوات الأميركية من العراق يشكل عنصرا مهماً في أسباب قرار الانسحاب، اذ لم يكن منطقيا أن تبقى القوات الأميركية بعد نهاية عام

2011 دون اتفاق جديد. و كان العامل الأساسي الذي أدى إلى تغيير القرار هو إصرار العراق ممثلا في حكومته واستجابة لمطالب الشعب على عدم منح حصانة للقوات التي تبقى من الولايات المتحدة ونتيجة للانتقادات الموجهة إلى الحكومة لعلاقتها بالولايات المتحدة وإيران[Ñ]

2- ان الرئيس اوباما باتخاذه قرار الانسحاب يكون قد اوفى بوعوده مما يدل على مصداقيته لدى الناخب الامريكي في الانتخابات القادمة، وهو امر لا يحدث دائما، لان الرؤساء غالبا ما يتعذرون بالسياسة التي تحمل معها مدخلات جديدة قد تغير من المعادلة السابقة التي تحدثوا عنها في وعودهم الانتخابية. وهكذا وجد الرئيس الأميركي نفسه أمام لحظة الحساب عن الوفاء بالوعود لناخبيه الذين منحوه أصواتهم. ان احتفاظ الرئيس اوباما بثقة الشعب الامريكي امر مهم للغاية، لذلك هو اكد قرار الانسحاب لضمان الحفاظ على هذه الثقة. تشير الارقام الى انه بعد المئة يوم الاولى من تولي اوباما للرئاسة الامريكية ان 73 بالمئة يعدون اوباما شخصية محبوبة ويثقون بسياساته[Ò]. ورغم ان هذا الرقم تناقص تدريجيا الا ان الرئيس اوباما لم يكن ليريد ان يستمر التناقص بما يعنيه عدم سحب القوات من فقدان للثقة.

3- ومن الاسباب الداخلية للانسحاب، توافر رغبة شعبية أميركية عارمة لدى غالبية الأميركيين وخاصة أهالي الجنود لعودة العاملين في المنطقة إلى عائلاتهم، ولما كان من المستحيل عودة القوات الموجودة في أفغانستان بسرعة كان لا بد من أن ينسحب أغلب الجنود من العراق[Ó]. وهذه القضية تخدم ايضا الموقف الانتخابي للرئيس اوباما.

4- حاجة الولايات المتحدة إلى توفير احتياطيات إستراتيجية تمكن القيادة الأميركية من التدخل واستخدام القوة العسكرية الأميركية في أركان المعمورة الأربعة عند الضرورة، وكان الوجود العسكري في العراق يؤدي إلى ابتلاع هذه الاحتياطيات، ولا شك أن الحديث عن عودة آخر جندي يجعل الاحتياطي الإستراتيجي كبيرا نسبيا لأول مرة منذ أكتوبر/تشرين الأول عام 2001[Ô].

5- الثمن الباهض للحرب وللخسائر الامريكية، فقد خسرت الولايات المتحدة أكثر من أربعة الاف جندي في الحرب على العراق، ووصلت تكلفة الحرب الى نحو تريليون دولار، كلفة ادت لتراجع الاقتصاد الامريكي وتاثره عالميا [Õ]. هذه الخسائر البشرية و المادية، تجسد السؤال الأبرز بالنسبة للاميريكيين: ماذا حققت الحرب على العراق بالنسبة لهم؟

6- السخط الشعبي العراقي من استمرار التواجد العسكري الامريكي فيه، اذ بلغت الخسائر المادية والمعنوية والنفسية اقصى مدياتها [Ö]، وان تبعات وجوده واثار عملياته اصبحت ذات مردود سلبي على المواطن العراقي وثقته بالمهمة الامريكية، وكذلك الاثار على الجندي الامريكي نفسه،الذي اوهمه قادته بان المهمة في العراق ستكون اشبه بالنزهة، لكنها تحولت في الحقيقة الى لعنة. كما ان الامر لم يقف عند العراقيين، بل ان العالم الاسلامي برمته فقد ثقته بالولايات المتحدة وسياساتها بسبب جرائمها ضد الانسانية في العراق وافغانستان [ÎÍ]

7- اعمال المقاومة العراقية التي كبدت القوات الامريكية النظامية خسائر كبيرة فاقت ال 4000 قتيل، ناهيك عن عشرات الالاف من الجرحى والمعاقين جسديا ونفسيا، فضلا عن القتلى الذين لم يحصوا لانهم لايحملون الجنسية الامريكية وهم عبارة عن مرتزقة.

8- اعادة الدور القيادي للولايات المتحدة على اساس اكثر قبولا ، اذ اصبح معروفا ما وصل اليه هذا الدور في عهد بوش الابن من تراجع، ومن ثم وهو ما يجب ان يقوم به خلفاء بوش الذين سياتون بعده، فمن الضروري كما كتب البعض استعادة فن الحكم في سياسة امريكا الخارجية، والرئيس اوباما من الذين يريدون استعادة فن الحكم [ÎÎ].

9- الانسحاب لا يعني التخلي عن الاهداف في العراق، وانما سيكون عبارة عن نقل او اعادة نشر القوات والعمل على وفق استراتيجيات بديلة عن التواجد المباشر والعمل على وفق استراتيجية النفاذ غير المباشر بدل التواجد العسكري المباشر [ÎÏ]. من ثم سيسعى الجانب الأميركي إلى إيجاد حل للنتائج السابقة المتعلقة بأمن الولايات المتحدة والموقف الإستراتيجي الخاص بها، ومن المتوقع أن تتبع الولايات المتحدة إستراتيجية الاعتماد أساسا على السيطرة عن بعد: باستخدام القوات الجوية والصاروخية أساسا والقوات الخاصة، ومن غير المستبعد استخدام قوات من دول المنطقة وفقا لمبادرة إسطنبول للتعاون من حيث مبدأ تبادل العمليات بالمشاركة في عمليات يقودها الحلف وعلى نحو ما جرى في حالة التدخل في ليبيا. ولا ننسى ان هناك الشركات الأمنية التي يمكن أن تكلف بمهام عسكرية أقرب إلى المهام التي تكلف بها القوات المسلحة وتستطيع أن تقوم بالكثير لتغطية أوجه العجز السابقة إلا أننا نتصور أن ما تستطيع القيام به في مجال الدفاع الجوي والصاروخي محدود للغاية[ÎÐ]. كما ويدخل مع ذلك ان ما يساعد

على سرعة استعادة التوازن الإستراتيجي لصالح الولايات المتحدة عند الضرورة هو أن ينشأ أو يستكمل في المنطقة تخزين مسبق للأسلحة وللمعدات في مخازن طوارئ وفي سفن المارينز بحيث تحتاج الولايات المتحدة عند الضرورة إلى نقل الأفراد فقط دون الحاجة إلى نقل أسلحة معدات ثقيلة تحتاج إلى معدات كثيرة وزمن طويل نسبيا قبل استعدادها للدخول في الخدمة، هناك فعلا تخزين لهذه المعدات، لكنها تحتاج إلى مراجعة واستكمال على ضوء الموقف بعد الانسحاب.

ولكن الامر المهم، وما يمكن ان نستنتجه من الكلام السابق وواقع الاحداث، ان القوات الامريكية حتى وان انسحبت من العراق، فهي ليست بعيدة عنه، فهي تركزت في الكويت، اي ان العراق على مرمى حجر منها وتستطيع في اي لحظة ان تدخل الاراضي العراقية ، لان الاتفاقية تتيح لها التدخل اذا ما (استشعرت) بوجود خطر يهدد امن العراق والمصالح الامريكية.

اذن الانسحاب لا يعني ترك الولايات المتحدة للعراق دون ان تراقبه وتراقب ما يحصل فيه. ولا نستبعد عودة جزئية لقوات متخصصة ان استدعى الأمر، كما اننا نعتقد انه سيحل محل القوات العسكرية تواجد كبير ولكن بلباس مدني، اذ ان الحجم الكبير للسفارة الامريكية من حيث الابنية والعنصر البشري يدل على ان الدور الامريكي سيبقى موجودا. وقد اشار الى هذه القضية السفير الامريكي الاسبق في العراق كريستوفر هيل في محاضرة له في المعهد الامريكي للسلام بتاريخ 19 شباط 2010 حين تحدث عن السفارة غير الا ع تيادية للولايات المتحدة في العراق وحجم الوجود البشري فيها والمهمات التي ستقوم بها مستقبلا، ونقتبس من هيل الاتي: " هي بحق سفارة غير اعتيادية. وسنكون موجودين هناك، السفارة الأمريكية ستبقي هناك، للمدى الطويل. والذين يقيسون مصالحنا في العراق بمقياس حجم وجود قواتنا هناك، أود أن أقول أن رأيهم ليس صائباً. لأننا مهتمون بعلاقة طويلة الامد. وسفارتنا هناك رمز أكيد لتلك العلاقة.. لدينا ناس يتعاملون كل يوم على المستوي المحلي.. وسيستمر جنودنا ودبلوماسيينا وخبراؤنا المدنيون في تطبيق القوة الامريكية في افضل حالاتها من الموصل الى بغداد، ومن الانبار الى البصرة".

ولكن، هل تركت الولايات المتحدة العراق افضل مما كان عندما احتلته عام 2003، لاسيما الوضع الامني الذي تاثر كثيرا، وكيف كان الدور الامريكي ضمن هذا العامل؟ ان الاجابة عن هذه التساؤلات ستشكل النقاش في المحور الثاني من بحثنا.

المبحث الثاني: الوضع الامني العراقي منذ عام 2003 والدور الامريكي

بعد اكثر من ثمانية عقود يعود الجنرال مود الى بغداد، ولكن هذه المرة ببدلة اليانكي الامريكي وعلى ظهر دبابة البرامز، وتتخذ سلطات الاحتلال قرارات بحل ابرز المؤسسات السيادية لاسيما الجيش وقوى الامن، وتضع سلطات الاحتلال قوانين جديدة لفرض الهيمنة على مرافق الدولة لغرض ادارتها تحت اشراف المستشارين العسكريين، هذه العملية التي يسميها البعض (الازاحة والاحلال) قد استكملت باطلاق حملة منظمة للتصفية الجسدية للنخب السياسية والعلمية التي كانت في العراق قبل الاحتلال، في اعنف واسوأ ما تعرضت له النخب العراقية من استهداف مباشر للدور والمسؤولية، وهي عملية ضمن مسلسل الاحتلال على وفق رؤية الفوضى الخلاقة وتحت شعار الصدمة والرعب[ÎÑ]

لقد ثبت بعد مضي تسع سنوات على الاحتلال اخفاق المشروع الامريكي في تحويل العراق الى انموذج للرخاء والديمقراطية قد يحتذى به في المنطقة العربية ، بل انها فشلت في ادارة الحياة اليومية للعراقيين، بعد ان فقدت تعاطفهم وثقتهم وتاييدهم لها، وعليه فقد فشل المشروع الامريكي في ارساء الديمقراطية [ÎÒ]. وضمن هذا الاطار يرى البعض ان الولايات المتحدة ركزت على مصالحها الاستراتيجية في العراق بدلا من تعزيز المبادئ الديمقراطية فيه[ÎÓ]

لقد عانى الوضع الامني في العراق بعد الاحتلال ترديا واضحا، ورغم المحاولات الجاهدة لقوات الامن للسيطرة على الوضع الامني، الا ان تلك المحاولات كانت تتعثر دوما بعمليات مسلحة تهدد الاستقرار في العراق. السؤال هنا: ماذا كان دور القوات الامريكية في الملف الامني الذي ظلت ممسكة به مدة طويلة؟

في هذا الصدد رأيان يشار لهما: الاول يرى ان القوات الامريكية كانت مساهمة بدرجة كبيرة في حالة عدم الاستقرار الامني في العراق، وهي مسؤولة عن عمليات التفجير اليومية على اعتبار ان عدم الاستقرار سيتيح لها البقاء في العراق، ومن ثم رحيلها سيترك الملف الامني بيد العراقيين وقد يفضي ذلك

لتحسن الامن تدريجيا. وقد اشارت (المجموعة الدولية للأزمات) وهي منظمة دولية محايدة، الى أن "الولايات المتحدة قد أشعلت شرارة العنف وهي التي تمده بالوقود وتحتويه في الوقت نفسه على حد سواء ". لقد كان من المفترض ان وجود اعداد كبيرة من القوات الدولية المسلحة والمدربة يتناقض مع حالة الفراغ الامني التي سادت البلاد في البداية ومن ثم حالة الفوضى الأمنية التي انتشرت في أكثر من محافظة، هذا الاستنتاج يدعم فرضية التعمد الاميركي في إبقاء الاعمال المسلحة ضمن حدود مسيطر عليها كوسيلة ضغط على الفرقاء السياسيين ولإبقاء الدولة العراقيه والمجتمع في حاجة الى بقاء الوجود العسكري الأجنبي، وهذه الفكرة تنسجم مع الطروحات التي اعتبرت الوجود العسكري الاميركي " أساس المشكلة في العراق " و" أن الإنسحاب الاميركي سيساعد في حل المشكلة ... وإذا غادر المحتلين فأن المسألة الطائفية ستتراجع الى درجة يمكن السيطرة عليها ".

يروي الجندي الامريكي جوش ستيبر الذي خدم في الجيش الأمريكي بين عامي 2007 و2009 في بغداد واحدة من الجرائم الفضيعة للجيش الامريكي بحق المدنيين العراقيين والتي اسهمت الى حد كبير في اذكاء العنف الداخلي، يقول" تلقى فريقي أمرا بالدخول الى احدى الأحياء جنوب مدينة الصدر، و عند وصولنا خرجت تظاهرة سلمية لعراقيين يعارضون وجودنا هناك. (صورة مرفقة) لكننا تجاهلناهم ودخلنا المنطقة بالقوة، فلجأوا بعد ذلك للتعبير عن معارضتهم عبر عبوات ناسفة، ورددنا نحن باستخدام العنف وشاهدت دائرة العنف تتسع أمامي وهذا تناقض مع الأهداف التي ذهبت لتحقيقها. نحن لم نستمع لهم" [ÎÔ]. يقول ستيبر: "لو كنت أدرك انذاك ما أعرفه اليوم، لما شاركت في الحرب على العراق"[ÎÕ].

الرأي الثاني، يرى ان القوات الامريكية كانت في احايين كثيرة صمام امان لصالح حفظ الامن في كثير من المناطق العراقية لاسيما عندما قامت بمنع قوات عراقية من سوء استغلال سلطاتها، كما وقفت بوجه الجماعات المسلحة على اختلاف انتماءاتها اثناء هجماتها على مناطق معينة بعد احداث سامراء 2006 ومنعت بذلك اعمال ابادة جماعية كان يمكن ان تحدث في مناطق متعددة من بغداد.

ولكن الدراسات الامريكية والسلطات الامريكية ايضا كانت تعي حالة عدم الاستقرار التي يعاني منها العراق، ولذلك ربطت دراسات كثيرة بين حالة الوصول للاستقرار او تقليل اعمال العنف وبين البقاء او الرحيل من العراق. اذ وجدت تلك الدراسات ان البقاء لن يكون ذا جدوى

اذا استمرت اعمال العنف على حالها. ضمن هذا الاطار نشير الى دراستين من بين دراسات كثيرة متنوعة، وهاتان الدراستان هما:

1- جاء في دراسة مولها سلاح الجو الامريكي ان انسحابا امريكيا من العراق سيصبح محتملا في حال لم ينخفض مستوى العنف بشكل واضح في هذا البلد. واعتبرت الدراسة التي اجراها معهد «راند كوربوريشن»ان خفض مستوى العنف ضد المدنيين العراقيين يجب ان يكون الهدف الاساسي للاستراتيجية الامريكية طالما ان القوات الامريكية لا تزال في العراق[ÎÖ].

2- اعد مركز الشؤون الدولية التابع لجامعة نيويورك تقريراً يتضمن ثلاثة سيناريوهات محتملة لمستقبل العراق لما بعد الإنسحاب الأمريكي [ÏÍ]:

يقضي السيناريو الأول: بظهور قائد وطني من وسط الفوضى التي تسود البلاد، يكون مستقلاً عن كل اللاعبين الإقليميين والدوليين، من الولايات المتحدة إلى إيران إلى تنظيم القاعدة والحكومات العربية.

وسيقوم هذا القائد المفترض بتأسيس مصداقيته بوصفه الشخص الذي يوحد البلاد بجميع طوائفها وقومياتها. ويؤكد التقرير أنه بسبب فشل الإسلاميين وتعاقب حكومات ضعيفة في بغداد، ستقتنع أعداد كبيرة من العراقيين باستبدال الديمقراطية والحريات، بالدكتاتورية.

ويتلخص السيناريو الثاني: بإحتواء الفوضى في العراق والحيلولة دون انتشارها في منطقة الشرق الأوسط بإقناع دول الجوار بأن انهيار العراق، وانتشار عدوى الأفكار الثورية، وحالة إنعدام الإستقرار، ستؤدي إلى تهديد هذه الأنظمة التي عليها العمل سوية لتجنب انتشار حالة الفوضى في العراق إلى أراضيها.

أما السيناريو الثالث: فيتمثل في عراق غارق في فوضى حرب أهلية تطال آثارها دول الجوار بطوفان اللاجئين، وتنامي نفوذ الجماعات الإرهابية وتهديدها، وتآمر الدول على بعضها بعضا لتقويض كل دولة استقرار الأخرى.

وتمضي الدراسة إلى القول بأن حالة العنف الطائفي، وانعدام الإستقرار الأمني في العراق قد دفع بكل دول الجوار فضلاً عن الولايات المتحدة إلى قبول ظهور قائد عراقي دكتاتوري يوحد البلاد تحت قيادة مركزية قوية. وتشير الدراسة، التي وضعها خبراء دوليون على رأسهم البروفسور مايكل

أوبهايمر، إلى أن فرض الأمن في العراق سيتطلب من هذا الدكتاتور تعليق الدستور، وبسط القانون والنظام بعد الفوضى التي سادت العراق ودفعت بملايين العراقيين للفرار إلى دول الجوار، أو الإرتماء في أحضان الجماعات المسلحة أو الميليشيات الطائفية.

اذن، فعدم الاستقرار الامني وارد في كل الخيارات الامريكية، وهي مستعدة- اي الولايات المتحدة- للتعامل مع هكذا خيارات ولو بقبول الدكتاتورية واستبدال الديمقراطية التي احتلت دولة ذات سيادة بدعوى تثبيتها وتخليص العراق من الدكتاتورية.

الحقيقة التي لا تقبل النقاش ان الولايات المتحدة لا تهتم لنظام دكتاتوري او ديمقراطي بقدر ذلك النوع الذي يعمل لتثبيت المصالح الامريكية. وهنا مكمن الخطورة، اذ اننا نتعامل مع قوة كبيرة متلونة تسخر الاستقرار او نقيضه بما يخدم اهدافها. ومن ثم ليس مستغربا القول ان الولايات المتحدة قد تجد في عدم الاستقرار ضالتها لتحقيق اهدافها، وهو لا يتقاطع ورؤى امريكا بالسلام والعدالة، فالسلام والامن والعدالة مصطلحات لها مدلولا ت مزدوج ة عند الامريكان، فالأحرف والتعابير ذاتها، لكن الغرض منها مختلف.

انطلاقا من الفهم السابق، كيف يمكن ان ننظر للدور الامريكي في العراق بعد الانسحاب العسكري منه؟ وما تاثير ذلك الدور في معادلة الامن الوطني العراقي؟ ان الاجابة عن التساؤلين سيشكل محور تصدينا للمبحث الثالث من الدراسة.

المبحث الثالث: الدور الامريكي وتاثيره في المعادلة الامنية في المستقبل

تبرز امام العراق بعد انسحاب القوات الامريكية تحديات كثيرة تؤثر تاثيرا مباشرا على معادلة الامن الوطني فيه، ومن بين ابرز تلك التحديات ثلاثة:

١ -تحدي فشل العملية السياسية او انتكاستها مما يعود بالعراق الى مربع الفوضى او مربع اللاسلطة [ÏÎ].

للاسف تبرز امامنا حالة كبيرة من عدم الثقة بين الشركاء السياسيين وحالة اتهامات متبادلة تؤثر اجمالا على سير العملية السياسية المتعبة اصلا والمعتلة الى حد كبير. هناك خلافات واسعة بين ائتلاف دولة القانون وبين التحالف الكردستاني من جهة، وبين ائتلاف دولة القانون والقائمة العراقية من جهة اخرى، ظاهر الخلاف سيطرة جهة واحدة على مختلف

السلطات والاستئثار بالسلطة، الا ان حقيقة الخلاف وجوهره هو الاختلاف على المكاسب واختلاف على قضايا مبدئية مهمة قد تفضي بالعراق في حال عدم حلها الى الهاوية لا سيما قضية كركوك التي يصر الاكراد على اعتبارها عاصمة الاقليم [ÏÏ]0

على هذا الصعيد، نذكر الاتي:

– اتهم مسعود بارزاني رئيس اقليم كردستان العراق رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي باحتكار السلطة وتمهيد الطريق لعودة الديكتاتورية الى البلاد. وقال بارزاني في مقابلة اجرتها معه صحيفة الحياة اللندنية "إن العراق يسير نحو كارثة، نحو عودة الديكتاتورية" وانه"من المرفوض ان يشغل المالكي مناصب رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية ورئيس المخابرات والقائد العام للقوات المسلحة في نفس الوقت."[ÏÐ]

– اتهم قادة القائمة العراقية (اياد علاوي واسامة النجيفي ورافع العيساوي) رئيس الوزراء بالاستئثار بالسلطة، وجاء في مقال كتبه هؤلاء في صحيفة النيويورك تايمز " إن العراق يتجه نحو فردية طائفية تهدد باندلاع حرب اهلية." و [ان زعماء العراقية يتعرضون الى الملاحقة من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي] "الذي يحاول طردنا من الحياة السياسية العراقية وتأسيس دولة استبدادية ذات الحزب الواحد."[ÏÑ]

وجاء في المقال ايضا ان "كل الخيارات ما زالت متاحة" لحل الازمة، بما في ذلك اجراء انتخابات مبكرة واختيار مرشح جديد لشغل منصب رئيس الوزراء [ÏÒ]. وان "العراق يقف مرة اخرى على حافة الهاوية." كما طلب كاتبو المقال من قادة الولايات المتحدة ان يفهموا "ان دعمهم غير المشروط للمالكي يدفع بالعراق باتجاه الحرب الاهلية." وانه "ما لم تتدارك امريكا الموقف بسرعة وتساعد في تشكيل حكومة وحدة وطنية ناجحة، فإن العراق محكوم عليه بالهلاك" .

– اما ائتلاف دولة القانون فقد رد على اتهامات الطرفين بالاتي: رد على اتهامات الاكراد بانهم يؤوون رجلا مطلوبا للقضاء وهم يتحدون القضاء العراقي. وردوا على رسالة العراقية عبر المستشار الاعلامي لرئيس الوزراء علي الموسوي في رسالة نشرتها صحيفة نيويورك تايمز ايضا بالقول ان "السادة كتاب الرسالة يملكون مقاعد كثيرة في الحكومة والبرلمان ويمكن ان يلجأوا اليها لحل الخلافات وتمرير القناعات والآراء التي يرون صوابها ويستطيعون فرضها حتى على الحكومة ان وفروا

لها الاكثرية اللازمة". وانه "من العدل أن نتساءل لماذا لا يحاول هؤلاء السادة صنع التغييرات التي يدعون اليها من خلال الهيئة التشريعية، بدلا من طلب التدخل الخارجي؟". وذكر بان "اصحاب الرسالة تهربوا من الآلية الديموقرطية بعد ان عجزوا عن تحقيقها بالوسائل المشروعة في البرلمان". وان "كتاب الرسالة حاولوا اعطاء انطباع بأن الحكومة يقودها حزب واحد في حين ان رئيس الوزراء ينتمي الى حزب الدعوة وهو جزء من التحالف الوطني الذي يمثل جزء من تحالف يشارك فيها وزراء العراقية ويشغلو ن فيها تسع ة مناصب وزارية". كما ان القائمة العراقية "جزء من الحكومة لكنهم يتصرفون كانهم فصيل معارضة ويسعون الى عرقلة ادائها، وفي الوقت نفسه يشكون من ان الحكومة لا تعمل بشكل جيد". و من ثم فان موقف العراقية "مثال حزين للشراكة الوطنية التي يتحدثون عنها في حين انهم مستعدون لتقديم تنازلات عن المصالح الوطنية للعراق بما في ذلك علاقاتنا الاستراتجية مع الولايات المتحدة، من اجل اهداف سياسية خاصة بهم" [ÏÓ].

لقد وصف النائب السابق لرئيس الجمهورية عادل عبد المهدي حال الطبقة السياسيةالحاكمة بالقول فان " معظم القادة السياسيين الذين وصلو للسلطة وكانوا في الخارج قبل الاحتلال لايزالون يتصرفون وكانهم في المعارضة بدلا من بناء الدولة" [ÏÔ]. وهو وصف يختصر حالة فقدان الثقة التي ستؤثر سلبا على المشهد السياسي العراقي.

2- ضعف الاجهزة الامنية وضعف قوة الجيش العراقي واثار ذلك على المشهد الامني العراقي:

لا يزال الجيش العراقي غير قادر على حماية الحدود العراقية لضعف في قدراته التدريبية والتسليحية، فالجيش بسبب نشره في المدن اصبح اشبه بالشرطة المحلية التّي تحفظ الامن، وليس الجيش الذي يعبأ لصد عدوان خارجي، كما ان احتكاكه المستمر بالمواطن اثر في دوره الحقيقي سلبا [ÏÕ]. كما ان ضعف الجانب التسليحي كان مقصوداً من الجانب الامريكي الذي لم يسمح للجيش العراقي بان يتسلح بالاسلحة الثقيلة الحديثة، سبيلاً لابقا ه ضعيفاً وبحاجة الى دعم القوات الامريكية. وفي مجال الامن الداخلي لا يزال الجيش العراقي وقوات الامن غير قادرين بشكل كامل على حفظ الامن، رغم ان الوضع الامني في تحسن ملحوظ، الا اننا كثيراً ما نشهد اختراقات امنية تقلل من امكانية الاعتماد على الجيش في حفظ الامن [ÏÖ].

3-الدعوات الى انشاء الاقاليم واثارها على مستقبل وحدة العراق:

منذ احتلال العراق عام 2003 والولايات المتحدة تطرح مشاريع لتقسيم العراق على اسس مختلفة ، لايهم لديها ان كانت طائفية او قومية او عرقية. اذ تتفق معظم آراء صناع الرأي والقرار الامريكان على ان العودة لنظام مركزي كما كان وضع العراق قبل الاحتلال الامريكي عام 2003 أمر لا يمكن حدوثه او القبول به لاسباب عديدة، ولذلك فهم يطرحون اشكالا عديدة لشكل الدولة المقبل او شكل النظام العراقي يتراوح بين الكونفدرالية الى الفيدرالية الى التقسيم على اساس ولايات ثلاثة شمالية ووسطى وجنوبية. وقد اشارت الدراسات المختصة بتقسيم العراق والتي قامت بها مراكز البحوث الامريكية المستقلة او المرتبطة بجهات معينة الى ان مستقبل العراق يجب ان لا يخرج عن التقسيم ، وما اختلف عندها هو شكل التقسيم، البعض ارتأى النظام الفيدرالي باضعاف السلطة المركزية الى ابعد حد وتقوية سلطة الاقاليم. البعض الاخر تحدث عن شكل كونفدرالي، والاخر فضل الاختراق الناعم للسياسيين العراقيين على امل موافقتهم يوما على التقسيم الناعم للعراق. وعندما طرح جوزيف بايدن مشروعه لتقسيم العراق الى ثلاثة اقسام على اساس القومية والمذهب، فانه والمحللين الامريكان عنوا واحدا من شيئين: اما انهم غير عارفين بالتداخلات في المجتمع العراقي وتصوروا انه من السهولة الفصل على اساس المذهب والقومية وهو امر غير دقيق بالمرة وله تداعيات خطيرة، او انهم عارفين تماما ما يمكن ان يؤول اليه هكذا تقسيم وما يجره من مخاطر على العراق وانهم ميالون الى جر العراق لتلك المخاطر لاجل اضعافه. ومن ثم في كلتا الحالتين ان اي تقيسم على اساس مذهبي او قومي لن يخرج العراق الى بر الامان، بل سينشأ امارات الطوائف التي ستبقى متحاربة ومتصارعة زمنا طويلا[ÐÍ].

لقد ظهرت دعوات كثيرة بخصوص الاقاليم، منها تصريح رئيس البرلمان العراقي اسامة النجيفي الذي تحدث عن اقامة الاقاليم، وبرر لجوء(السنة)لاقامة اقليم / اقاليم بسبب الاحباط المتولد عن نتائج العملية السياسية. كما صوتت مجالس المحافظات في صلاح الدين وديالى لاقامة الاقاليم[ÐÎ]، وهددت الانبار باعلان المحافظة اقليما اذا لم تجر اصلاحات سياسية[ÐÏ]. كما هددت بعض محافظات الوسط والجنوب مثل محافظتي الديوانية وواسط باعلان المحافظتين اقليمين او الارتباط مع اقليم الجنوب اذا ما سحبت الثقة عن رئيس الوزراء نوري المالكي. وكانت

قبلهما البصرة ايضا ، فيما اقيم في البصرة مؤتمر اقليم الجنوب يوم الخميس 31 ايار 2012 بشان التباحث حول الموضوع.

ان اخطر ما في الموضوع وكما اشار السيد عمار الحكيم رئيس المجلس الاسلامي الاعلى في حديث له يوم الخميس 31 ايار 2012 هو تحول موضوع له صفة دستورية الى اداة ضغط سياسية لا على اساس المصلحة الوطنية وانما لخدمة مصالح ومطالب ضيقة ÐÐ. ومن ثم فان الموضوع يمثل تحديا يهدد معادلة الامن الوطني العراقي ان لم يحسن التصرف معه.

بالنتيجة، تبدو صورة الواقع العراقي كالاتي: يبدو المناخ العام في البلاد متوترا، بسبب مزيج من العوامل المتداخلة كالتجاذبات بين شتى القوى السياسية، والتنوع الطائفي، وبعض المشاكل العالقة. وبالنسبة للأمن الخارجي، يبقى مستوى تسليح الجيش العراقي أقل بشدة من دول أخرى في المنطقة مثل إيران والسعودية وإسرائيل.وربما يظهر نقص التسلح في أوضح صوره في مجال الدفاع الجوي، حيث يقول قادة عسكريون عراقيون إن الجيش لن يكون بوسعه الدفاع عن المجال الجوي حتى عام 2020. وعلى صعيد المصالحة الوطنية فقد وقعت مقدمات الوحدة الوطنية تحت تاثير شخصية التغيير، وقد جاءت العملية السياسية وفعاليتها بالديمقراطية كخيار مجتمعي بني اساسا على ثقافة الاقتصاص من كل شيء حتى شكل لدى الجميع وعياً مسيساً، وكما يقول هيغل "وعي يرمي الى ان يتجاوز نقصه على حساب الاخرين مولدا فجوة كبيرة تغري الناظر اليها كي ينظر للذات على هيئة مستقبل"ÐÑ

ولكن، اين الدور او الفاعل الامريكي من ذلك؟

لنسأل السؤال الاتي:هل حققت الولايات المتحدة اهدافها في العراق؟ اعتقد انها انجزت الكثير من الاهداف الحقيقية للاحتلال، وهي اهداف غير معلنة: دمرت العراق كدولة، دمرت امنه، دمرت جيشه، اتعبت بنيته الداخلية الزراعية والصناعية والخدماتية، اثرت سلبا على وحدة وتآلف مجتمعه. باختصار وكما قال مستشار الامن القومي العراقي السابق موفق الربيعي " عاثت في الارض فسادا". هذا ما كانت تريده الولايات المتحدة، ان تحول العراق الى كيان هامشي في المنطقة، دولة متعبة ومنهكة. ولكن هل حققت كل اهدافها؟ الجواب كلا، فذاكرة التاريخ تفضي بنا الى استنتاج مؤداه ان في العراق شعبا قادرا على النهوض رغم كل الكبوات، ومن ثم فان على

الامريكان ان يستمروا بمخطط التمزيق املا في ان لا تقوم للعراق قائمة، هذه المهمة سيوكل بها اشرافا وتنفيذا الى جهات عدة، ابرزها السفارة الامريكية في العراق، العناصر الامنية والمخابراتية التي قال الرئيس اوباما انها ستملأ الفراغ بعد سحب القوات العسكرية، والقوات العسكرية الموجودة قريبا من حدوده ولاسيما الجنوبية.

ان انسحاب القوات العسكرية لايعني كما اشرنا الى ان الوجود الامريكي انتهى، فالبعض يرى بان الاحتلال سيختفي باشكال اخرى مختلفة منها[ÐÒ]

١ –وجود مدني واسع يشمل جغرافية العراق على اشكال متعددة في مجالات العمل الخيري ومنظمات المجتمع المدني تمارس فيه الولايات المتحدة ادوارا مزدوجة.

٢ –الاف العاملين في سفارة الولايات المتحدة في بغداد، وكذلك حماياتهم من عناصر غير عراقية وحماية المباني والقنصليتين الامريكيتين في البصرة واربيل وفي المدن التي من المحتمل ان تفتح فيها قنصليات جديدة.

٣ –احتلال اقتصادي ظاهري وخفي على شكل استثمارات للشركات الامريكية في المجالات الامنية والصناعية والتجارية وغيرها.

٤ –فرق اعادة الاعمار وتوابعها بصفة استشارية وفرق اخرى في فرق التنمية واعمار المحافظات.

٥ –الاستثمار في مجال الحماية الامنية باستخدام المتعاقدين الامنيين (المرتزقة) لحماية التجمعات الامنية والمباني والسفارات وغيرها.

ونسأل ايضا: اذا كانت القوات الامريكية انسحبت خارج العراق، كيف يمكن لها ان تعود لتتدخل؟ هنا تاتي اهمية حديثنا، اذ ستكون الحجة اعادة الحفاظ على امنه الذي اهتز بعد الانسحاب. وكيف اهتز الامن؟ وكيف يحق للولايات المتحدة ان تتدخل؟ اعتقد ان الامريكان لن يعجزوا عن ايجاد الحجة لتبرير تدخلهم للحفاظ على الامن وسيكون حق التدخل الدولي مكفولا لان العراق لا يزال تحت وصاية الفصل السابع وهو الذي يبيح التدخل الدولي في الشان العراقي (اذا ما شكل العراق او الوضع فيه تهديدا للامن الاقليمي والدولي!)[ÐÓ].

اذن الامر يتطلب وضعا امنيا غير مستقر، فالاستقرار يعطل المشاريع الامريكية، وهنا الكارثة، فنحن نبحث عن الامن، بينما معادلة الامن لانراها تخدم المشروع الامريكي.

وبين الاحتمالين الذين ذكرناهما في المبحث السابق للدور الامريكي في قضية حفظ الامن في العراق او الاسهام في تدهوره، يبرز السؤال الاتي:في ظل المشهد الاتي: صراعات سياسية واضحة، شركاء او مشاركون في العملية السياسية لا يثق احدهم بالاخر، صراعات حول من يستحوذ على الحصة الاكبر في المناصب، غياب الشعور بضرورة الكسب الوطني الى حد كبير مع بروز البحث عن المكاسب لصالح القومية والطائفة والدين، وضع امني يعاني من اختراقات متكررة، فساد اداري وسياسي ، في ظل هذه الاوضاع القائمة وفي ظل عراق يعيش ضمن بيئة اقليمية م ضطربة، قوى اقليمية تتنافس ليكون لها الدور الاكبر في التاثير عليه، وهو لا يمكن الا ان يكون ساحة لتنافس تلك القوى التي جعلت منه ساحة لتصفية حساباتها، في ظل كل ذلك، هل ستكون القوى الامنية جاهزة لحماية حدود العراق وتامين امنه الداخلي وهما اساس معادلة الامن الوطني؟

ان مهمة الجيش العراقي والشرطة العراقية لن تكون سهلة ابداً، ومادام الشعور بالانتماء لجيش عراقي واحد لايزال ضعيفاً، والروح المعنوية لاتزال بحاجة لمزيد من الانصهار في بوتقة العراق الواحد، وليس بوتقة الانتماءات الضيقة، فاننا نشك في قدرة الجيش العراقي وقوات الامن المحلية على احكام السيطرة على الملف الامني، وقد اشار الى ذلك صراحة رئيس الاركان العراقي بابكر زيباري الذي قال ان الجيش العراقي لن يكون جاهزاً تماماً حتى عام 2020. اذن هو جاهز بشكل جزئي، ولكن ما نواجهه من تحديات لا تفعل الجزئيات فيه فعلها، فنحن بحاجة الى قوات مدربة، مجهزة باحدث الاسلحة، وجهد استخباري فاعل، روح وطنية عالية، وشعور كبير بالمسؤولية، وعلاقة حميمية بين الشعب والجيش، ناهيك عن حاجتنا الى دول جوار تحترم سيادة العراق ولا تنقل معاركها اليه، عندها يمكن ان نتحدث عن قدرة الجيش العراقي وقوات الامن على حفظ الاستقرار، وهو ما يعني انتفاء الحاجة الى اي دور امريكي قادم لن يكون اذا توفر الا سلبيا في معادلة الامن الوطني. ولكن اذا ما اظطربت الامور في العراق واستمرت الخلافات وتاثر الداخل العراقي بها وعدنا لمربع اللااستقرار فان الدور الامريكي سيكون حاضرا ومؤثرا بالاتجاه الذي لا نريد .

وما دامت المهمة الامريكية لم تنته في العراق، فان استكمالها يحتاج لوجود فاعل او عودة مؤثرة، العودة الامريكية تتطلب عراقا غير مستقر امنيا لتكون لها الحجة بموجب الفصل السابع الذي يرزح العراق تحت وطأته. ومادامت المهمة تتطلب هكذا، لن يتوانى الامريكان عن التاثير لصالح عدم الاستقرار. وقد نشهد اطرافا عراقية ستطالب بالحماية الدولية والتدخل الدولي، وهو ما يعني عودة امريكية بدعاوى جديدة، ليس بالاحتلال، بل تلبية لنداءات عراقية (ولمهمات انسانية) على اساس الحفاظ على الداخل العراقي والامنين الاقليمي والدولي. وهي عودة لن تكون حميدة كما كانت البداية، لان الامريكان لم ولن يهتموا لوضع العراق وشعبه بقدر الاهتمام لمصالحهم فيه وخارجه.

الخاتمة

انسحبت القوات الامريكية المحتلة من العراق بعد سنوات من الاحتلال ، تعرض خلالها الشعب العراقي الى الكثير من الويلات، وإلى نهب واضح لثرواته الطبيعية بعدما خططت الادارة الامريكية لحربها على العراق بغية تحقيق اهدافها لاسيما هدف السيطرة العالمية والوصول لمصادر التاثير والتحكم فيها بما يرفد معركتها القادمة للصيرورة العالمية قوة واحدة مهيمنة بعامل مضاف. لذا فقد انسحبت القوات الامريكية من العراق معللة انسحابها باسباب عديدة ومستبدلة تواجدها العسكري المباشر بعدد كبير من الدبلوماسيين والذين في أغلبهم ضباط في الاستخبارات الامريكية، مستعينين بالشركات الامنية الخاصة، وهذا ان دلَ على شئ فإنما يدل على حجم التواجد الامريكي داخل العراق لكي تسهل عملية تدخلها الفوري في كل مرة يهتز بها الامن الداخلي العراقي بفعلها هي او نتيجة اسباب اخرى، لذا فهي سعت لكي تؤمن وجودها الدائم ، دفعها ذلك الى خلق وضع أمني غير مستقر وعملية سياسية متلكئة وتشوبها الكثير من الازمات ، وبالنتيجة ان استمرار عدم الاستقرار سيحتاج لقوات او لعناصر تؤمن الوضع وتساعد القوات الامنية العراقية في ذلك . كذلك ان اصرار الولايات المتحدة على إبقاء العراق تحت الفصل السابع يعني ان القوات الامريكية لها حق التدخل في العراق متى ما كان الوضع يهدد الامن الاقليمي . وعلية فإن عدم الاستقرار سيعطي الولايات المتحدة حججا لتستمر بدورها الفاعل في العراق حتى بعد الانسحاب ، ولذلك نرى ان الدور الامريكي في معادلة الامن الوطني سيكون

سلبيا بعد الانسحاب إلا إذا أستطاعت واش نطن أن تحقق ما تبقى من أهدافها بطرق أخرى دون الحاجة لوجود قوات عسكرية .

وعلية فإن الامريكان سوف يستمرو ن بإدارة العراق ، وهذه المهمة سيوكل بها اشرافا وتنفيذا الى السفارة الامريكية والعناصر الامنية والمخابراتية التي قال عنها الرئيس اوباما انها ستملأ الفراغ بعد سحب القوات العسكرية .وسيستمر العراق ولفترات طويلة بحاجة للدعم الامريكي ولاسيما في محاولاته للخروج من الفصل السابع لميثاق الامم المتحدة ، وسيبقى الوضع الامني فية غير مستقر كونه مرهوناً بتجاذبات الكتل السياسية الممثلة للعملية السياسية من جهة وما تهدف الية الولايات المتحدة الامريكية وصراعاتها مع القوى الاقليمية من جهة أخرى ،وسيبقى العراق سياسيا وامنيا وحتى اقتصاديا مرهوناً بتلك المنافسات.

THE AMERICAN ROLE AND ITS IMPACT ON THE EQUATION OF NATIONAL SECURITY AFTER THE WITHDRAWAL OF MILITARY FORCES

Instructors:

Amir Hashim Awad Ahmed Fadhel Jassim

Abstract

U.S. forces withdrew from Iraq after years of occupation, justifying its withdrawal for many reasons, replacing its military presence with large number of diplomats and clients in the intelligence services of U.S., and depending on private security corporations. This shows the dominant U.S. presence in Iraq in order to facilitate its immediate intervention any time it finds the internal security of Iraq is disturbed. Seeking to secure its permanent presence, U.S.A tried its best to create unstable security situation, and a weak political process tainted with a lot of crises. As a result, the continuous instability will need the forces to maintain security, and help the Iraqi security forces to achieve it. As well as the insistence of the United States to keep

Iraq under Chapter VII means that U.S. forces have the right to intervene in Iraq once the situation is threatening the regional security.

(*)هيئة التعليم التقني.:Emeil dramerhashim@uahoo.com

(**) مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد Emeil dr.ahmedfadhel@yahoo.com

` - سيلفان سيبيل، اوباما من القوة القاسية الى القوة الناعمة، في: برتران بادي ودومينيك فيدال (اشراف) 50 فكرة رئيسة لفهم اوضاع العالم 2010: المنعطف الكبير، ترجمة مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2010، ص ص 34-35.

` - عامر هاشم، دور القوة العسكرية في الاستراتيجية الامريكية، سلسلة دراسات استراتيجية،مركز الدراسات الدولية، العدد 114، اذار 2011، ص 75

` - د. حسين حافظ، المرتكزات والتحولات الاساسية للاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، العدد110، 2011، ص ص 39-64

` - اللواء طلعت مسلم، توقعات ما بعد الانسحاب من العراق ، انظر الموقع الالكتروني:

http://www.aljazeera.net/analysis/pages/e9876696-021a-4cc8-8a22-b9987248306f#

Ò – عامر هاشم، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الامريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص 329

Ó – حول تاثير ما يحصل في ساحات القتال على الداخل الشعبي الامريكي انظر: كريستوف جيلبي وبيتر فيفر وجيسون رايفلر، اهمية النجاح: الحساسية ازاء الاصابات والحرب في العراق، سلسلة دراسات عالمية، العدد 59، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،ابو ظبي، 2007، ص ص 39-44

Ô – طلعت مسلم، مصدر سبق ذكره. وايضا: رائد الحامد، الانسحاب الامريكي من العراق: المقدمات واشكال البقاء، مجلة المستقبل العربي، العدد 392، 10/ 2011، ص ص82-83

Õ – حول اثر التكاليف الاقتصادية انظر: ليندا بيلمز وجوزيف ستيجلتيز، التكاليف الاقتصادية لحرب العراق، ترجمة عمر الجميلي، سلسلة دراسات عالمية، العدد 68، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،ابو ظبي، 2008، ص ص22-49.

Ö – عزيز القزاز، تاثير الاحتلال الامريكي في الشعب العراقي واقتصاده، مجلة المستقبل العربي، العدد 382، 12/2010، ص ص 130-144.

îí – عدنان السيد حسين، مقومات الثقة بين الولايات المتحدة والعالم الاسلامي، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد 23، صيف 2009، ص ص 4-5.

`` - دينس روس، فن الحكم: كيف تستعيد اميركا مكانتها في العالم، دار الكتاب العربي، بيروت، 2008، ص 358.

` - سرمد العبيدي، العلاقات العراقية الامريكية، ندوة لقسم الدراسات الاستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، ايار 2012.

` - طلعت مسلم، مصدر سبق ذكره.

[ٔ] صباح ياسين، النخب العراقية في مواجهة الاستحقاق من بناء الدولة الوطنية الى استعادة الدور التاريخي ، مجلة المستقبل العربي، العدد 395، 1/ 2012، ص ص 144-145

[ٕ] - د. كوثر الربيعي و د. عامر هاشم و محمد صادق الهاشمي، قراءة تحليلية لمشروع جوزيف بايدن لتقسيم العراق، مركز العراق للدراسات، دار الصنوبر، دمشق، 2008، ص 98

[ٖ] - ند باركر، العراق بعد الانسحاب: الدولة الفاشلة المقبلة، مجلة المستقبل العربي، العدد 398، 4/ 2012، ص 223

[ٗ] - جيسي المر، ماذا حققت الحرب على العراق للأمركيين؟

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/12/111216_jessy_iraq_usa.shtm

[٘] - المصدر نفسه.

[ٙ] – قالت اولغا اوليكر، ابرز معدي الدراسة التي جاءت بعنوان «خيارات للعراق: اعادة تقييم " ومن بين الخيارات التي كانت مدار بحث، استعمال قوة كبرى لفرض النظام او تقسيم البلاد حسب الاتنيات التي تعيش فيها، او اختيار منتصر في حرب اهلية ودعمه او بكل بساطة الانسحاب من العراق والانتظار لمعرفة من سيخرج منتصرا من هذا النزاع. لكن معدي الدراسة خلصوا الى ان فرص نجاح او تطبيق هذه الخيارات قليلة جدا. واعتبروا ان «الالتزام الامريكي في العراق يجب الا يكون بدون نهاية». كما ورأوا انه «اذا لم تكن القوات الامريكية قادرة على خفض العنف في العراق فان استمرار وجودها واستمرار النفقات المالية والخسائر في الارواح لن يحظى بالدعم حتى لو كان تواجدها يحقق اهدافا اخرى.

انظر: الديمقراطيون يقولون ان الانسحاب الامريكي من العراق ربما يستمر سنوات

http://www.annabaa.org/nbanews/65/357.htm

[ٚ]- الديمقراطيون يقولون ان الانسحاب الامريكي من العراق ربما يستمر سنوات، مصدر سبق ذكره.

[ٛ] – حول الواقع السياسي وتحدياته انظر: د. عامر هاشم عواد، الواقع السياسي وتداعياته على التخطيط الاستراتيجي للدولة العراقية، ضمن كتاب مجموعة مؤلفين، استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي(تحرير علاء عكاب)، بيت الحكمة، بغداد، 2011، ص ص 23–61.

[ٜ] - حول قضية كركوك وتاثيراتها على امن ووحدة العراق انظر: وليام اندرسن وغارين ستانسفيلد، ازمة كركوك: السياسة الاثنية في النزاع والحلول التوافقية، ترجمة عبد الاله النعيمي، دراسات عراقية، بغداد-اربيل-بيروت، 2009. وكذلك: د. عادل = =حمزة عثمان، دراسة قانونية لاشكالية مدينة كركوك، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 28، 2009، ص ص 18-31.

[ٓٔ] - بارزاني: لن نرضى بعودة الديكتاتورية

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/04/120402_iraq_barzani_catastrophe.shtml

[ٔٔ] - نشر هذا المقال في صحيفة نيويورك تايمز يوم 29 كانون الاول 2011، بينما نفى اسامة النجيفي علاقته بالمقال من قريب او من بعيد.http://www.markazaliraq.net/?state=news&viewId=8692

ومن الجدير ذكره ان الازمة السياسية اشتدت على اثر اصدار السلطات القضائية امرا باعتقال نائب رئيس الجمهورية عن القائمة العراقية طارق الهاشمي اثر اتهامه بجرائم قتل وتفجيرات مختلفة.

[ٕٔ] – وكانت القائمة العراقية والتيار الصدري قد طالبا باجراء انتخابات مبكرة (من المقرر ان تجرى الانتخابات القادمة في 2014).

- مستشار المالكي ينتقد مطالب قادة العراقية بتدخلات اجنبية في شؤون البلاد

http://www.peyamner.com/Arabic/PNAnews.aspx?ID=262110

[27] – After U S Pullout: An Impossible task? International Herald Tribune, 17/8/2010

- ايمان رجب، العراق بعد عام 2011: التحديات في فترة ما بعد الانسحاب الامريكي، مجلة المستقبل العربي، العدد 2/ 2012، ص ص 76-77

- حول الخلل في الجيش العراقي وتاثيره على الامن الداخلي انظر : لواء ركن متقاعد محمود احمد عزت، مرتكزات الدفاع والامن في بناء الدولة العراقية الحديثة، ضمن كتاب:مجموعة مؤلفين، استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، مصدر سبق ذكره، ص ص 338-344. وكذلك: رعد الحمداني، واقع المؤسسات والقوات الامنية والعسكرية العراقية الجديدة ومدى قابليتها للاصلاح، مجلة المستقبل العربي، العدد 356، 2008/10، ص ص 108-109.

- د. عامر هاشم، الانسحاب الامريكي والاستراتيجية الامريكية في العراق، نشرة الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، العدد 86، 2011، ص4.

- ردود فعل متباينة على قرار محافظة ديالى التحول الى اقليم ، صحيفة الحياة اللندنية ، 2011/12/14.

- حول اسباب تلك المطالبات انظر: ايمان رجب، العراق بعد عام 2011، مصدر سبق ذكره، ص ص71-72.

- قناة العراقية الفضائية، الاخبار المسائية، 2012/5/31.

- د. منعم العمار، المصالحة الوطنية: دراسة في تاريخية التوجه نحوها، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 14، 2008، ص ص 8-9.

- رائد الحامد، الانسحاب الامريكي من العراق : المقدمات واشكال البقاء، مجلة المستقبل العربي، العدد 392 ، 10/ 2011، ص ص 99-100.

– علي ابو الخير،العراق في مواجهة الاحتلال، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات،دار الصنوبر،دمشق،ص ص69–72.